

کتابخانه مجلس شورای ملی		۸۸۱۱۲۱۲	
اسم کتاب	مجموعه کتب خطی و مکتوبه		مؤسسه ۱۳۰۲
مؤلف	میرزا علی دوازده		
موضوع	تألیف	شماره دفتر	۱۲۸۰۹
۱۲۱۸۸	ف	۹۵۱۱۹	



خطی « فهرست شده »

۱۲۱۸۸

بازدید شد
۱۳۸۴

cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18
INCH 1 2 3 4 5 6 7

نخود بصرم میل بنی شتر بالا
 هم جای حجره که سیلاب شد شتر کردن
 ستم ز جو رشتربان جار حجره طبع
 ز کوه و در جو شتر کرده حجره و مسکن
 محلیست ماز شتر خار جار حجره کند
 پسیده شتر صبح حجره مار و شش
 مهار کیر شتر حجره دار جرئت باد
 نخود شترت پند دانه عقد برن

بازرسی شد
۴۶ - ۴۷

خطی

كتاب
مختار
في
شرح
سورة
الاخلاص

شرح ملاحدا دواني
بشرح سورة
الاخلاص

بسم الله الرحمن الرحيم ومنه الاعانة في التتميم بعد حمد
الاحد الصمد على نعمه التي لا تحصى عز وجل العزاد العبد وعلى سيدنا
الاحمد الامجد وعلى الروضتين كل اوجد وبعثي احمد
اني اريد ان يسر الله لي ان افهم سورة الاخلاص تيمنا
بما اشترى اليه في سورة الكافين ثم اتمتع بغيره
سعد المودني عده ان شاء الله تعالى والنوفور الله لا يغدر ولا
يسقي الا اياه وافهم من في تفسير مفهده ان هذه السورة
مكية بالاعاق والسورة الاخلاص لانها مشتملة على حمد الله
وفي الاشهر كل من كان سيظهر وسودة الكاس لا شانه الى
الذي ذكر في الكافين اني وانسغ النعم الى الله است
السموات السبع الارض السبع على كل واحد واحد خلقه يكون

دلائل على توحيد العلم وموقف صفاته التي تطفئ بها هذه السورة
وورد في الحديث ان هذه السورة معادلة لثلث القرآن
فقل ان المعصم الاقصي ظل العلوم سائر بموقف دار الله
وصفاته وكيفيه صدور افعال عنه وهذه السورة دال على
التوحيدي والياء على جميع ما يتعلق بالحق في ذات الله لا محلة
معاد لثلث القرآن ولا بعد ان نسا ان المقاصد التي آتت
منحصرة في موقف المبدأ والمعاد والاحكام والعصم فالوجه فيها
بحسب على تلك المقاصد والاعتبار في احوال المؤمنين عنها
والمؤمنين وهذه السورة مشتملة على الحمد عن المبدأ والمعاد
معاد لثلث القرآن لانها لا تذكر من سابقا ان هذه السورة
مكسورة الكافين بمنزلة كلمة التوحيد ومقصود ذلك ان يكون معاد لثلث القرآن
كما ذكرتم فلو كان سورة الكافين ربع القرآن لانها تنزل لاريد ان

سورة الكافرون بصريحه تشمل على النعم عباد غيره نعم
 كما ونذكر لا يتم التخصيص بالعبادة الممنوعه بالادعاء انهم
 وهذه السورة مثل على الخلف على عبادته وان كانت
 على اوزانها هو الذي عن صفاته في اعتبار جمع مقاصد
 ثلث القرآن وباعتبار بعضها بعضه فان السبب
 على الدوام لا ينفك واعلم انه انما انما انما انما
 القرآن لا يحوزها على صفات الله عز وجل وتوحيده والعالم
 تابع لمعلومه الشرف ومعلوم هذه السورة هو الله
 وما يجوز عليه والكفر عليه كذا ذكره وقال القائل في تفسيره
 بعد ما نقل عن الحديث انها ميراث القرآن وبيان
 مقاصد القرآن محصورة في العقائد والاحكام والقصاص
 قال بعض عدلها بجله اعتبر المقصود بالذات ولم يجد في
 التفسير التي اطلع عليها حديثا في كونها على الكفر انما
 الا

الا ما سياتي نقله عن الكشاف في تفسير الكثر والمعلم
 وهما العموم في الحديث بالادعاء المتعددة عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انها بعد ثلث النوان ثم روى ان الكثر الامام احمد
 عن ابي سعيد الخدري انه مات قتاده بن النعمان الليثي
 يقول هو الله وحده فذكر ذلك للشيخ في الحديث الاول فقال الابرار
 يغيبون من السعد بل نصف القرآن اوله وانما انما
 شك الراوي فلا يستكوننا نصفه فكونها بعد ذلك
 سبب نزولها فقال في العالم روى ابو العباس في كتابه
 ان الشكر كماله رسول الله صلى الله عليه وسلم انسابه فانزل الله
 نعم هذه السورة ونقل في الحديث في تفسير الكثر الامام احمد
 الا ان هذه السورة اذا روت شيئا فخرج الملائكة يرون
 انها تنسب اليه وفي العالم ايضا عن ابي عباس في كتابه

هو بية موقوفه على غيره فهو مستفاد منه فمن لم يعتبر غيره لم يكن هو
وكل ما كان هو بية لانه سوا آء اعتبر غيره او لم يعتبر فهو ولو لكل
مكرر وجوده من غيره وكل ما كان وجوده من غيره فهو بية وجوده وذلك
هو البية فاذا ن كل فكر فهو بية من غيره فالذي يكون هو بية لانه هو
واحد الوجود اقول بحسب ذلك وتفصيله ان هو بية شخص
عبارة عن وجوده الخاص كما قال الفارابي في تعليلها بية
الشيء ووحده وتصفية الذي يتناوبه غيره هو وجوده
الخاص فاذا كان الماهية مجردة المادة كان نوعها متخاضا
شخصها اذ ليس هناك الماهية مجردة عن المحالطات الغريبة
فاذا وجدت بتاثير الفاعل لم تكن فيها تعدد لاجل الماهية
والاجل العوارض فلا يكون الاستحضار واحدا واما اذا كانت
مادية فان انصف مادتها بالاستعدادات المحلطة
حصةها كيميولى الغضا كما كانت الماهية بية وجودها في كل واحد
من الخصص المختلفة متناوبه للعوارض فيكون متناوبه للعوارض التي
تتباينها في الخصص الا ان هذا الامتناع فيها كالمعيار في العوارض
الخارجة عن الماهية والتباين بين تلك الاشياء ليس بسبب

في قوتها بل العوارض المتناوبه لوجودها الخاص هو بية كل شخصها بل كل
الماهية باعتبار وجودها الخاص وهذا معنى ما استعمله نقول ان
الامتناع في اشخاص النوع الواحد اما هو بالعوارض ثم ما استعمله الذي
هو معلول يكون وجوده الخاص لانه من غير فيكون هو بية غيره
سواء اخص نوعه في هذه او لا فلا يكون له بية على قدر انصفه ذلك
الغير بل شرط وجوده فقط فالواضح ان الشرط بشرطه والواضح
نوع فقط فان بية غيره لانه لا من غيره لان وجوده عن ذاته متخاضا
ذاته كما اشار اليه في دل هذا الكلام بقوله وان كل ممكن هو بية
من غيره فالذي يكون هو بية لانه هو واحد الوجود وايضا كل ما به متناوبه
كان وجوده من غيره فلا يكون هو بية ما به متخاضا فلا يكون هو لانه
لكن المبدأ الاول هو لانه فاذن وجوده خارج فاذن واحد الوجود
هو الذي لا هو الا هو اي كل ما عداه فلا بية له من غير هو بية من
غيره واحب الوجود هو الذي لانه هو بية لانه انه هو لغيره اقول
قربا لبع في معنى هذا الكلام وعسى ان يفتح شك في ذلك ان الممكن لا يكون هو
لذاته فان معضاه ان يكون هو بية من غيره والمحال ان توسط
الجعل بين الشيء وبين غير متخاضا شهادة العطفه فيكون ان يوجد هذا الكلام
ما لم يوجد الشيء لم يكن هو بية من غير الاشياء فان المبدء مطلقا لا يتناوب

له فاذا وجد صدره عليه ما يصرفه عن صفته من الصفات المستندة الى وجوده
 فصدره عليه مساوق لوجوده من غير توسط الجعل من الشئ ونفسه
 وكيفية ان اول ما يصدر عن العلم هو ذات المعلول ثم العقل من صفته الوجود
 وكونه هو هو وغير ذلك من الصفات المستندة الى الصفات فان كل العلم
 فهو من المعلول وكيفية الوجود من العلم جمع ما يصرفه عليه يكون منها فان
 قلت ودرن ان الماهيات غير محمولة على ما معناه في توسط الجعل
 منها ومن صفته لا يصدق بانها فان من صفته كون الماهيات محمولة
 ان العلم اذا استبعد عن ان اثره على ما اذا علم ان قول
 هو الوجود او الانصاف به او غيره وكل الوجود من صفته الماهيات
 فقد آل امره الى الانعزال فان اثره على ما يصرفه الماهيات وانفرد
 بعض الماهيات في صدور من ذلك من ان اثره على ما هو الانصاف والوجود
 لا ينفى صدور الانصاف بل ينفى حمل المعلول مصدرا لوجوده غير مجموع
 فان هذا الفصل يحل الى امور ليس من صفته ان العلم
 ثم يقول بولاه حملوا اثره على ما هو الانصاف والوجود مع العلم
 من صفته الانصاف والانعزال وبذلك لا حيث لا ينفى وانما يكون
 جميعها اثره على ما هو مستند من صدور ان كثره او كثره اثره الانصاف
 الاول وحال الجوانب لا اثره في العقل فيجعل الاثر الاول هو الذي
 الانصافات في السمع العقل التي تلزم الذات مع ظهور ان الصفات
 غير الجوانب الاول امر واحد لا تعدد فيه فلا خلاف في ما يظهر ان ما قالوا به

والتركيب

من صفته امور بل يقول ان الانصاف كونه سنة لا يتصور ان يكون اول الصفات
 بل ما هو اول الصفات هو الذات التي تنبع من الانصاف وما يستند وقدر غيرها
 بالانصاف والوجود كونه اثر اللوازم اليها ثم قال **والله اعلم**
 والخصوصية مع عدم الاسم لا يمكن شرحه الا بلوازمه واللوازم منها صفته
 ومنها سلبه واللوازم الاضافة اشدها من الامور السالبة والاكمل
 في التنوع هو اللوازم الجامع لنوع الاضافة والسلب ذلك يكون تلك الوجودات في الاله
 هو الذي ينسب اليه غير ولا ينسب اليه غيره والاله الناطق هو الذي يكون ذلك مع مجموع الموجودات
 فانما بغيره اليه اشياء وكونه من صفته العلم لما كان الله الوجود الالهية
 مما لا يمكن ان يغير عنها جلالها وعظمها لانها به هو هو ثم سلب الوجود
 انما يكون بلوازمها وقد سأل اللوازم منها السالبة ومنها الاضافة ومنها
 ان الاكمل في السلب والسلب الوجود في الوجود وسأل اسم الله مع سألها
 جميعا لا يرجع عن صفته بل هو الذي يكون الله كما كشف عادله لفظ هو
 كما شفع لذلك فان كان هذا الكلام بعد من لا يحتاج الى مزيد شرح
 وان اللوازم الاضافة اشدها من الامور السالبة لان الامور الاضافة
 اقرب الى بعض الصفات من الامور السالبة فكذلك لفظ مثل في شفع اليه
 انما للصفات والاصوات ولا عقل ولا لفظ ولا كمال الى اخره على كل السلوب
 لم يسمع بعينها مثل ان يقول بولاه بركت الحروف وحمل الصور الحسية فهذا او اسأله
 ما بينه هذا ذلك لفظ الله بغير الالهية بل عن صفته الاثر التي كما قال الله هو اسم الوجود
 الحي الجامع لصفات الالهية المنعوتة بغير الوجود المنعوت بالوجود الخلق فان كل موجود

الاحرف في العلم اسبابه ومبناه وانما الاستيعاب العلم من غير اسبابه
فذلك في الشفاء وانه اذا لم يكن للشيء سبب في العلم من مملو كانه وصرح بان
لم يكن بان ان ولا يخفى ان ذلك يفسر ان يحصل تصور الشيء الذي لا يستلزمه
تصور لوازمه واما كان واجبا للوجود غير سبب فيكون علمه من غير سبب
كيفية لوازمه كما ان سبب البرهان الامم سبب ووجه الفهم عنه ان
الشفاء صرح في الفصل الثاني طنا الكلام بان ما لا سبب في موضوعه اما ان
يكون بينهما واما لا سبب ان فيا سبب الله وهذا يتلوه نظائر ما ذكرنا
ثم لا يلزم من ذلك على عدد سببه ان يكون التعريف اللوازم مبنيا لشيء
سببه فلعلم مقول الشئ ان حيث لا يكون له سبب في الفهم من جهة العلم
لنفسه ويجعل اقصا ما يمكن من تصور من جهة العلم بل لا زنه الفهم
ان غاية ما يمكن فيما لا سبب ان يعرف بالذات الغريب تصور او يصدق بالذات
ذلك في التصديق البرهان الى علم عدم العلم بالعلمه اذ لا علمه هناك اصطلاح
لا مشاحة فيه بهذا سبب ان وجه كلامه في الفصل وفيه شك هو
ان ما فيه نوع وان كان لا يمكن فهم معرفتها الا بواسطة السلوك الاضافات
الا انه جل جلاله عالم بها وان هناك العقل والعامل والمفعول واحد عالم
بذلك ملك وانصرف على اللوازم مقول ليس لشيء الاول شيء من المقومات اصل
فانه وحين محنة ولباطة محضه ولا كثر فيه ولا اثباته هناك اصلا
مفعلة لذاته ليس لانه يعقل من انه مقومات ان فانه ليس لذاته مقومات
فكيف يعقل لذاته مقومات بل لا يعمل من فانه الا الحق المحضة الصفة
عن الكثر من جميع الوجوه ولعل الحق لو اراد فاذن ذلك الحق هو
باللوازم العربية وقد اشار الى وجوده المحض على ما هو وجوده عليه قول
انما اراد بها الشك ودفعه فحيثما ذكره ونوعه لانه لما قد رآه كاشفا
ولا مقومات المانية هناك لم يحوجه الشك المذكور الذي حصله له تعالى
نوعه ما هيته وان لم يوفقا غيرهم فلما ذكر المانية بعد المانية وعلا لذكر
اللوازم وحاصل ما ذكره في دفع الشك ان لم يكن له ما يثبت اصله للوجود

البحر

البحر الذي هو الحق المحض من المقدسة عن الكثر بالكلية فلا يمكن من اللوازم
ثم قال وقولنا احد ما فانه في الوجود والمادة المانية في الوجود لا يحقق الا اذا كانت
الواحدة بحيث لا يمكن ان يكون اشده ولا كثرها فان الواحد يقول على ما في الكثرة
والذي لا ينقسم وجه اصلا اولي بالواحدة مما ينقسم من نفس الوجوه والذي
ينقسم ايضا ما عدا اولي مما ينقسم بالبحر والذي ينقسم بالبحر هو الفاعل اولي
بالواحدة من الذي ينقسم بالفعل والذي له وحين جابته اولي بالواحدة مما
ينقسم بالفعل وليس له وحين جابته بل وحينها لا ينقسم على المبدأ
كما في كل كتاب والمصنع والدواء وصحى للشفاء والشر واد
ثبت ان الوحدة ماله للاشده والاضعف ان الواحد مقول على
شئته بالشكل فالأولى في الوجود هو الذي لا يمكن ان يكون شيء اخر اقوى
في الوحدة والام يمكن في غاية المبالغة في الوجود فلا يكون احد مطلما
بل احدا بالناس الشيء دون شئته فقولنا في احد الاله واحد من
ولا كثر ماله اصلا لا كثر عقلية اعني كثر المقومات من الاجناس والفصول
ولا كثر الاجزاء العقلية اي المادة والصورة في الجسم او كثر حبة الفهم
او بالفعل كما في الجسم فذلك يعني ان يكون من هاهنا الجسم والفصل والمادة
والصور والاعراض والاعراض والاعضاء وسائر وجوه الشئ الذي
سلم الوحدة والتباطة المحم حل وجهه وعرف جلاله عن ان شئنا
او شأبه شئ الفصل الكتاب والمصنع والدواء وحينها
نسب الانساب الى الطب والشفاء والسبب وحينها نسب
الى الصحة وطان الطب ليس مبدء للدواء والمصنع الكتاب فما
نظر ان للانساب الى المبدأ لاما لان له وحصل البولي الصورة
اجزاء عقلية مع انها اجزاء خارجة كما نرى في موضعها وبل على ذلك
في عبارة ايضا حلها فيما كثر المقومات لكون التمايز بينهما محجب

١٠ عبارة انفسا به السكون والوجود اعلم على الحقيقة من غير المشقة هذا ذلك الوجود
 امر اعتباري وهو الذي يحد من المصولات التي لا تدخل اولها في اعتبار فان كانت
 كونها الحقيقة وجودا في الخارج من انما غير الوجود وكيف لا يكون في الوجود غير ذلك
 الحقيقة وجودا في الخارج مع انما غير الوجود وكيف لا يكون في الوجود غير ذلك
 من الوجود الا ما هو منصف الوجود وهو الوجود وكما الحقيقة لا يتغير بها ولا يمتد بها
 ثم انهم جعلوا الوجود من المصولات الثابتة وادعوا انه غير الوجود ومعلوم ان هذا لا يتفق
 ان يكون عنه شيء غير ذلك فيكون المطلق الوجود على الحقيقة الثابتة بذاها في الوجود
 مشا كما للمكانات في غير ذلك المعلوم حقيقة كونه غير الوجود فليس مع الوجود
 ما يشاهد الى الوجود وبوجه التوافق مع ما قام به الوجود كما تقرر على اعتبار في الخارج
 وغير باق للغير ثابت ومتغيرا في ذاته وذلك لا يصح فسام الوجود به وما في ذلك
 انه لو فرض في ذاته المارة من السار وظهر في المارة في الخارج من السار فان
 حاد او عارده فان قلت فكيف تقرر هذا المنة الاعم قلت يمكن ان يكون الاعم
 من الوجود قائم بنفسه وما هو منصف الوجود فاما كيف يمكن ان يحمل معناه
 ما قام الوجود اعلم ان يكون وجودا قائما بنفسه فكيف في سام الوجود
 من قبل قيام الشئ نفسه ومن ان يكون خبايا به من قبل قيام الوجود نفسه
 الفعلية لموجودها كقيام سائر الامور الاعتبارية مثل الكثرة والاشياء
 ونظايرها ولا يلزم كون المطلق الغناح على الغنى الاول فاما ان يكون
 المطلق الوجود عليه فاما كما لا يخفى على ان الكلام بانها ليس في الغنى
 وان اطلاق الوجود عليه حقيقة لغوية او مجاز لغوية فان ذلك ليس
 من المباحث العقلية في محض من الغنى ان الفصل ان الوجود
 هو مبدأ الوجود الوجود هو امر واحد في نفسه وهو حقيقة خارجة
 ومصدر الوجود قائم به الوجود بل انفس الوجود كما يكون غير الغناح

بنفسه وانما نسبة اخرى محضه من وحيها في نظر ارتفاع ما لا يمتد الى القول في الوجود
 اعتباري هو وصف الموجودات اعلم من سكون وكون وطارها والحقيقة العامة بذاها
 بالوجود اما يكون موضع آخر ولا يغير ذلك الوجود هو استغناء الواجب عن الاعراض
 بالوجود فاما انقول ان المعلوم السوي المسي بالوجود هو الموجودية باحد الوجهين وقول
 ان بان عن ان الموجودات المنفصلة وهي الموجودة الوجه الثاني فهي الى الموجود بالوجه
 الاول ولكن انقول ان العلم بغيره من الشئ ودانشي في غيرهما في الالط
 الدلالة على انهما في الاعراض الاعتبارية ثم الربان والحقق معصيان في المعلوم
 وربما كان جوهرها كحق في موهنة كذا الوجود بغيره في العاطف وتمام انما في الوجود
 الاعتبارية ثم المحقق في انما في انما في ذاته وسبب الوجود في المباحث العقلية
 على ما هو معصية فاما في المعام في العالم لعل الله في بابا الى المرام في الحاشية بعد التغيير
 انظر الى كالحاشية في هذه الورد اشارة الى الوجود المحقق في الوجود اما الالان
 هو ثم عقيب ذلك الالان في الوجود الوجود في تلك الحقيقة واسرها في الوجود كما بينا ثم
 عقيب ذلك الالان في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 وعدل الى ذكر اللوازم الثلاثة للعدل على ان في ذاته واحد الكل واحدا في الكل
 الالان وما كان كذلك كان واحدا مطلقا والالان في محال احواله فان
 الالان في حجب هي في بعض الوجود والوجود لا ينفصل الالان في حجب ذلك قوله
 الله العود الى محض في الالان في المصداق في الالان في الوجود والوجود في الوجود
 كل واحد من الموجودات ثم عقيب ذلك سنان ان لا يسلو لغيره لا غير من الوجود

وبنى انه وان كان الما لم يوجد ذات - فماذا للوجود عليها لا يجوز ان
 بعض الوجود على شكله لم يرد في بعض غيره ثم عت ذلك بيان انه ليس
 الوجود ما به ينفوخ الوجود في اول السورة الى قوله الله الصمد في بيان ما به
 ولولا ذلك ما به وجرته حقيقته وان غير كماله من قول لم يلد ولم يولد الا
 في بيان انه ليس له ما به وجرته لا في غيره لان يكون متولدا ولا بان
 يكون متولدا عنه ولا بان يكون مواز له في الوجود وهذا المبلغ حصل له
 ذاته ولما كان المقصد الاعلى وطلب العلم من ما هو في ذاته
 صفاته وكيفية وجوده تعالى عنه وهذه السورة والاعمال النبوية
 والاباء على جميع ما يتعلق بالحق عن ذات الحق لا يرجع على الوجود
 معادله للثوان **أقول كماله** لا اسم الا هو فالادوية انه ليس اسم
 يشترح حقيقة اغنى اسماء على ما به واما كون الالهية افرق الاله
 واشد من غيره فربما فهم من هذه العبارة الاولى في ذكر الاحدية بان
 انه واحد من جميع الوجودات ليس من فضل وبالجملة متوكل على نفسه لانه
 صدر في هذا النظم وهو هذه العبارة عند قوله ليدل على انه واحد من جميع
 الوجود وحاصله ان مركز الوجود كماله في ذكر المقومات لم يرد فيها
 استلزام الالهية للوجود طاهر كما ينس من كماله واستلزام الوحدة
 للالهية ليس في الظاهر بل في المنه وان امكن ان يقال ان الوجود الحقيقي
 لا يكون الا الواحد الوجود وهو الوجود يستلزم الاله والحمد لله
 معذرة الكل او ما يستلزم يكون حقيقة الحق الاله كما ذكره وكل جمع
 لا

قوله الصمد مستند الى عدم تولد غيره من غير الحق على ان كل ما تولد عنه فهو ما تولد
 عن غيره ولولا ذلك لم يلد فيكون ما دما ولم يلد فيكون مادة لم يلد ولا الوصل بان
 الاول على التل في الوجود والى في التل في الوجود والى في التل في الوجود
 الذي يكون متولدا عنه اذ انه لا مثل له لا يلد ما عليه ولا يلد ولا يلد
 ولكن ليدل ان الوجود في هذه السورة من مواضع متعددة الاول في قوله
 هو كآخرة والثاني في قوله الصمد لان الالهية مستلزم الوحدة كآخرة والثالث
 من قوله واحد في الوجود على علم كماله والخامس من قوله لم يلد ولم يولد
 واما اعادة لفظ الصمد على ان الالهية مستلزمة لفظ الصمد
 العاكس المشهور فيقول لفظ الصمد في قوله واحد الى السورة
 عند كماله والله اعلم كآخرة في السورة خلافا للمفسرين
 العالم في حقيقة كماله لانه لا يعلم ذاته المخصوصة في لفظها المخصوصة وانما
 يعلم عمومها كآخرة في قوله فيكون اللفظ هو معنى الاسماء كآخرة
 الكلمة فلا يكون علما ورد بان في عالم المخصوصة ذاته فيكون ان لفظها ما زانه
 بخصوصه فيكون علما وهذا على ما يجب من قول ان الواضع هو الله تعالى
 وعلى هذا الطريق ان يكون ما في لفظ الصمد من وضع له اذ لا يعلم غيره بخصوصه
 ذاته التي هي الموضوع له علم هذا الصمد وقد يقال بان يكون المصنوع الكمال الواضح
 ويكون الموضوع له هو المخصوصة التي هي الموضوع له هذا المصنوع كما قيل في هذا ظاهر
 وعلى هذا ايضا لا يكون ما في لفظ الصمد من وضع له بل ما يعبر عنه
 الكلمة

فان قيل انما ذكر المكنى لفظ الله لانه لا يكون قولنا لا اله الا الله مفيد للوجود فيكون
مفيدا لا تعارض لانه في ذلك المعنى هو الحكم ويمكن ان يكون العاقل مفيد الى الحكم المسمى
او اذ اكثر فلا يكون هذه الكلمة مفيدة للوجود فليسا هذه الكلمة مفيدة الى الله الساطنة
مثل التي كان المشركون يعبدونها من الاصنام والكواكب والاشجار والحيوانات وسببها
يرفع الشكر في العبادة عن مالها ولو كان كالحق سبحانه العظمة والكم واصحاب هذه
الكلمة واسمها اعني مالها وحكمها الاسلام كلفوا العلم بالغا صلا الوجود من
صفاته وواحكامه ولو كان كواحد سببا اعتقاد فاسد اخر لم يكن هذه الكلمة
في حقيقة الاسلام وذلك في القول بان المعنى الحكم الى الموضوع وان الموضوع
المفوض به يسلم وضع اللفظ لما لا فهم منه فانا لانهم في اسماءهم اسماء الله المنزهة
الكلمة والظان المتلبك ايضا كذلك وان ذلك في محض عن غير ما بعدهم
الصحيح وقد علمنا سائر العالمين انهم لا يعلمون الا الله لا اله الا الله على هذا الوجه وهو
الموجود الحق الجامع لصفات الالهية عز وجل الاعلاد وهو العظيم مما يتعلق بالمقام
ان الاعلام الشخصية كونه مثلا اما ان يكون موضوعا لتلك الشخصيات كالمشهور
المسبوق فاذا احذر احد يقول ان الشبهة زائدة عن ان بصره يكون
في اللفظ اسم الصورة الخالية الى صفات متخيلة وقع اذا لم يكن المولد
هذه الصورة لم يكن الاطلا في تلك الاسماء على تلك الوضع ولو قيل كونه موقفا
للموضوع الحكم المحض في ذلك الوقت لم يكن على ما سبق ثم اذ اسمها علم على
الاعلام الشخصية ولم يسمها احد فانا لانهم المعنى الذي هو علمها بل بما
مكتسبة على غير ما هو عليه من الصورة فاما ان يكون جميع تلك الصور الخالية
موضوعا لكونه من قبل اللفظ المشرك من معاني غير موصوفة واما ان يكون الموضوع

هو الشخصية التي هو عليها فليكن غير ما افادنا جاعل الموضوع او يكون في غير ما هو الشخصية
غلطا فاما ان يلزم ان الاعلام الشخصية موضوع الحكم المحض الى الله تعالى فذلك لا يرتفع
وفيه اذ ذكرنا اما ان يكون عوى كونه غير ثابت حقيق بل على اي موضوعا للموضوع
الحكم المحض في الموضوع كونه غير ثابت على ان ما كان في موضوع واحد مبالغة الوحدة
كما سبق هو ما يدل او جربنا وهذا على ما ذكرنا هو احصا الى السؤل عنه
واما اذا كان خيرا ان فهو خير من ان يدل على جامعها الخلال كاد الله جميع
صفات الاكرام اذ الواحد المجمع يكون منزهة الذات من الخلق والكرام والصور
وما يسلم من احدهما كالجسم والخبر والمشاركة الحقيقية اهلها لوجوب
الوجود والعدالة والذات والكمات المعنوية للموالية وانت خبر مما هو بان
الاله يصف جميع الصفات الخلال والاكرايم لا يصفها من غير ان يكون كل
منها واحدا في المذكورة يصف مع الصفات كما سبق الاسماء الى الله وقيل
ان لكل واحد من الاسماء الحسنه من اسماها والصور السيد المصداق الى
الصور الخالية من هذا افسد هو الموضوع على الاطلاق في استغنى عن غير مطلقا
وكل ما عداه مما جاب الى جميع جهاته وقصد جميع الاعمار اليه في جميع الجهات
طبع ومعناها ارادى ونصها كجاستعداد الاصل فان المبدأ كاستعدادها
طالما لكما لا من غير المبدأ الاول في الارادة على ان الاستعداد متخا الله
فليكون له علم بغيره بخلافه واما في الكلام لا يخفى كونه لان علم الخاطب
مستوفى الخبر لا ينفرد ثم في الاستعداد انما يتصور ان لا ينفرد الى الابد ثم ينفرد
سائر الخاطب لان اخاذه لازم مائدة الخبر على هذا المقام فالاولى ان يقال
ان الموضوع لا ينفرد الخبر كونه في هذا الموضع واعاد لفظ الله للاشارة الى ان الموضوع

عشوار

2428

وفي الحديث لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى ما لا يدرك حدها من النعم
 وقبل قوله انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 وما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 وهو وفاء كمال النعم عن عباد الله صلى الله عليه وسلم انما لا يدرك حدها من النعم
 لا النعم قال العبد في النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 والسوداد، ونخصه في كثر النعم مع دخول في نفعه انما لا يدرك حدها من النعم
 المراد به الليل لان المضارفة كثر كما قبل الليل من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 المراد العبد في النعم فكيف ان يكون كونه اشارة لبعض النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 المروي في نفع النعم والكسوف سببا كما لا يخفى والارادة انما لا يدرك حدها من النعم
 ادعاء السواء اللال بعد ان عدا في النعم ونفع عليها والنعم النعم
 مع ربي كما في بعض النعم صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عهده في قوله
 بغير فرض عليه العترة والتم ذلك المودع انما لا يدرك حدها من النعم
 عليه العترة والتم فرض الله في ما فيها عترة كان كلاما اذ اذ اعلم عترة وجده
 بعض النعم ونخصه في النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 المراد بالعترة النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 ليسهل حله وجمع فتخصه بالكر ليعظم عترة لاسيما اذا كان المراد من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 فان الشياطين سوسها سطل في النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 قبل وعترة النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 فان الليل قد تجلج في النعم والنعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 منه عباد الله والحاسد قد يبلغ من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 تمنع روي في النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم

ظهر جوده وعمله عترة كما يدرك عترة اذ احده ويحتمل انما لا يدرك حدها من النعم
 وحده لا كثر الذي هو النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 ان يكون المراد النعم لان النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 في قوله يجوز ان يراد بالنعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 وما النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 كما انها سعة النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 ولعل افراد النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 من غير النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 والاعلام لان النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 فانها تزيد كثرها في النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 المجد انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 عبد الله بن عباس في تفسير هذه السورة يزيد انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 قال في علم النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 هو كثر من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 هو العمل الاول انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 بمعدلات لا يطلع بذكرها وما ذكره في النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 معده بها الكثر في النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 بالنعم الاول انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 ليرتفع عن النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم انما لا يدرك حدها من النعم

من النعم انما لا يدرك حدها من النعم
 من النعم انما لا يدرك حدها من النعم

من حيث هو كذا اوله بد الله لا يخفى ان كل واحد من هذه الاربعة اوضاعها
وعنه لا شعاعا للرب لا يحتاج الى الحدوث والبقاء وهو ثابت لا يتغير ولا يبدل
كان محالاً له ان يكون له الوجود في الماضي او في المستقبل او في الزمان
من حيث هو لا يصفى العالم بصفته ثبوتاً او بغيره ثبوتاً او بغيره ثبوتاً
الاجزاء في الحقيقة انما هي في حيزها لا في الزمان والوجود في الزمان لا يصفى
والعبادة في الحقيقة عبارة عن العمل بالحق لا في الزمان والوجود في الزمان لا يصفى
حصول الكمالات ليس لادرج الى المنفى لغيره بل لادرج الى ما يليها ولا يحقق الكلام
انه الكمالات لا تسمى غير ما هي بل هي من غير المبدأ الا ان الكمالات لا تسمى غير ما هي
نصف المسعد بوجه من الوجود هو بالاشارة النبوية الى الله تعالى ان يكون
ابام وكم تفتاح من رحمته الا في حيزها من انحاء الاطراف وانه الخلق في
وحدة كسبها فطنت على اصول حيلها على ما لا يدور عليها من غير فرع اول حيلها
بالوجود في حيزها ليس بالضرورة واما عبارة عن كسبها في الوجود واما كسبها
من المستحق لغيره من غير حيلها في الوجود والافق من الزمان والوجود في الزمان
في الحديث السويط اشار الى كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود في الحديث
ان نصف الكمالات هو المبدأ الاول واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
ما هو المبدأ من غير حيلها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
بحر حيلها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
البر واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
ومنها ان الاستعداد المستحق للكمالات لا يحدت بطولها بل في ذلك الحيز
تجسيمها لا كما تصور الهماء ومنها ان الاستعداد المستحق للكمالات لا يحدت بطولها بل في ذلك الحيز
من غير نزع وذلك لتساويها في الوجود والافق واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
بوجه ايضا ومنها ان الاستعداد المستحق للكمالات لا يحدت بطولها بل في ذلك الحيز
الاستعداد المستحق للكمالات لا يحدت بطولها بل في ذلك الحيز واما كسبها في الوجود
البر واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود

فقد صور الاستعداد بكون من صور نصف المبدأ الاول والاستعداد كذا في الحيز المستعد
فانه ليس كل احد من الكمالات على انشاء جميع الكمالات كما ان كل واحد من الكمالات
لا يكون انشاء واحد كل عدد بل في الحقيقة ما لا يستطيع من المبدأ وكونه لا يحدت بطولها بل في ذلك الحيز
يستلزم انشاء المبدأ من غير انشاء المبدأ المستعد في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
شيء فان الكمالات كلها ما يجاد المبدأ والشيء على انشاء المبدأ المستعد في الوجود واما كسبها في الوجود
الغالب الاول من نصف الكمالات التي هي في الزمان المبدأ وكونه لا يحدت بطولها بل في ذلك الحيز
ثم قال في قوله من غير حيلها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
في الحديث والافق المستعد في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
وولاه المبدأ من غير حيلها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
السبب اما العوى الحيوانية في طرفة غائصة متكررة وكونه ان الماده هي منع الظلم
والشدة والعدم والعوى الساطعة في الوجود المستعد حيلها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
المادة وكونها في الوجود المستعد حيلها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
عنها الاشياء من غير حيلها في الوجود المستعد حيلها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
الافق المستعد حيلها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
او وكونه في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
والافق المستعد حيلها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
من اعظم الازائل في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
دورات السعد والافق المستعد حيلها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
مع السعد في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
السعد وكونه في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود
الدخول في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود واما كسبها في الوجود

الاله يكون مقصودا بالوقوف بالانذار وكذا كون العوى اليه منبعا للشروع بالانذار
 وحاصل الاستعاذه طلبة قطع العلائق عن العوى اليه والفرار من النار وهو الموت والاراد
 الذي اشار اليه اقلط حيث قال مستر بالارادة بحسب الطبيعة ودرى في الحكمة النبوية
 على اقله افضل النعمان وكل التسليمات حوتوا قبل ان يكونوا اوها لتعظيم الحكيم الخفيف
 مع الجمل من ان يستغفر في الحاضر فيقضي في الوردية وهو ان يكون قوله في شوقه اسود
 اشار الى الاستعاذه من شر السما والارض والحرف والكبري محصورا بها وفيه من العباد
 في العفة اشارة الى شوق العباد والسياسة فانها على النعمان وطعامها من رزقها
 بالتقوى فان ينزل العدة الصوري في حرفة عندها فخرها وفوقها من رزقها اذ حيد
 اشار الى شوق القوة الجوانب بعد جمع من السورة الى الاستعاذه من السما والارض
 باسم الله الذي لا يضره شيء في الارض والسماء وهو العلم والبر والحق والعدل
 لشرا خلق كما سقى على يد الله ان الاستعاذه من الشر والادلة الخاصة من عوى النفس
 المسعورة والشرور التي تسيطر على طبعها وذلك المعنى يناسب من رزقها اكثر
 من رزقها الى سورة الناس مختلف فيها واربها ست

٥٩٧٥

الحق في الناف
 منجى من النار
 على من ينجي
 من النار

لما كانت الاستعاذه في السورة السبعة من العباد النبوية في السورة السبعة
 في هذه السورة من العباد التي توفى الكون الشرية ومحصرها على الاضادة اضعف
 الى الخلق لانهم لا ياتون في غيرهم وحضرت بها بالناس لا يلبث ان ياتوا بالاستعاذه
 في الاول من شوقهم ما خلقوا فالناس ان يستعاذ من جميع المخلوقات وبها من
 شر البكر والاسم المصحف بالان في قوله كبري مصدره ايضا الان في حاسر
 ان استعاذ من الناس ثم ان العادة جارية على ان يترك اول الان الاعراض
 عن المضار ويتبع في هذه السورة كالملاذ والادوار في الجمل المراد من هو ان
 كالملاذ فان الجمل فيها فباذع من انما احاطوا الضماض من الاحلا والاد

اذ هو المراد والملك والاله فالمقصود لكل واحد من ملك الاسما من ماله والعباد
 بكل ملك الاسماء فالاستعاذه من حيث الربوبية وبانها من حيث الملكة وبانها من
 حيث الالهية وليس المقصود منها مقصودا على العدة عطف السان في قوله او الله الخ
 عرفان العباد بالحقبة بالاسماء على ذوق بل التحقيق اذ لا يعلمهم هو الناف
 المقصود بالصفة وتكرار الناس اما لان عطف السان للسان فهو مطية للاظهار
 دون الاضمار والاشعار بنسبة الان ان احاط على صورته حكمة من جمع
 المخلوقات ولانه العالم كما بين لانه الجاسع على المعاني فربه وملكه والاله رب الملك
 وملك الكل والاله الكل او لان الاستعاذه بلام الاستعاذه وتكرار للاضمار
 صرحا بلام الاحتياط ورسمه لولادة الاستعاذه لتسكين نفع كل ملك الاسماء
 والوسواس التي تمنع النفس كالزوال عن الزوال اما المصدر فهو اس الكبري في الكبري
 قال المراد بالشیطان من المصدر كانه وسوس في نفسه لانه صمد وعمل الذي هو جاف
 على اسم الاستعاذه يكون المراد من المصدر للاستعاذه يكون الاستعاذه من شر فعل الشيطان
 وصنفه فان الوسوسة اذ لم تقف فلا تفرق بل ما يكون سببا في الاعمال والاعمال والآثار
 كما ورد في الحديث الصريح الايمان وذلك لان الطاعة من المراجع افضل كما ورد في الطاعة
 اخبرنا والخامس في الذي عاده ان خمس ما فردي عن سعيد بن جبراد ذكر الان
 خسر الشيطان وولى اذ جعل وسوس الكبري في الكبري وادانت علم ان هذا الوجه على العبد
 لا يلبث الاستعاذه طاهر وان لم يكن ان يكون له وجه ولعل على السافر من الاله في السان
 العظمى من الاله في السان فان سلك المراجع عن العيش في الخوف وان لم ينعز
 البتول لوفع الوعد في العمل بمسناه قبل ما كانت مضرة اليقين في اذ الواسع اعظم من
 مضرة الدنيا وان عظمها السان الاستعاذه عنها ايضا في الشر والملك والاله وان
 اتخذ المظهر في الاستعاذه من الناس في الناس في النافات والمصدقة اذ هي رتبة

[illegible]

کتابت بود برستی واجب باشد
وین متنغ که رسد توار و دل جدا شود
در سنگهای تنفس خیل تو
در سحر که مدد کنم ز میدی جدا شود
در سحر
در سحر